المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد 6 - الإصدار 61
تأريخ النشر: 20 نوفمبر 2024 م

مسارات التطور في المعاجم العربية (دراسة بين الأصالة والابتكار)

"Between Authenticity and Innovation: A Study on the Evolutionary Pathways in Arabic Lexicons"

إعداد الدكتورة/ سلمى محمد المطيري

أستاذ مساعد في علم اللغة، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، دولة الكويت

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إحياء التراث اللغوي وتطويره ليصبح أداة تعليمية مرنة، والحفاظ على الأصالة اللغوية والتراث العربي، وتعزيز دور المعاجم الحديثة في دعم عمليتي التعلم والتعليم بما يلبي احتياجات المؤسسات التعليمية والأفراد، وكذلك ذكر الروافد العلمية المدعمة للصناعة المعجمية. حيث أن التحدي الأساسي في تحديث المعاجم يكمن في الحفاظ على توازن بين القيم التراثية والتحديث التكنولوجي. تناولت الدراسة المعجم في ضوء النظريات اللسانية الحديثة والمعلومات النحوية الصرفية، وعلم المعجمات والمعجم والقاموس وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في البحث.

تؤكد الدراسة أن تطوير المعاجم لا يتطلب التخلي عن التراث، بل يمكن دمج الابتكار بطريقة تعزز من فعالية المعاجم دون التأثير على هوية اللغة العربية، وأن الحوسبة اللغوية والتقنيات الرقمية يمكن أن تسهم في إحياء التراث اللغوي وتطويره ليصبح أداة تعليمية مرنة. كما يؤكد البحث على أهمية المعاجم في توثيق وحفظ اللغة العربية، ويشير إلى أن تحقيق التوازن بين التراث والتحديث في المعاجم يعتبر ضرورة ملحة للحفاظ على الهوية الثقافية واللغوية العربية. إن دعم وتطوير المعاجم الرقمية يُعد خطوة أساسية نحو تعزيز دور اللغة العربية في التعليم والثقافة، ويؤكد على إمكانيات التحديث لتعزيز حضور اللغة العربية على الساحة العالمية. كما أن دمج الابتكار مع الأصالة يمكن أن يُسهم في دعم التعليم والتعلم، وإثراء البحث الأكاديمي، وزيادة انتشار اللغة العربية عالميًا. وتوصي الدراسة بتكثيف الجهود في مجال تطوير المعاجم الرقمية، وإجراء المزيد من الأبحاث حول التحديات التي تواجه اللغة العربية في هذا السياق، بما يضمن استمرار المعاجم في لعب دورها الحيوي كأداة مرجعية تلبي تطلعات الناطقين بالعربية والمتعلمين من غير الناطقين بها، وتظل رابطًا يجمع بين تراث الماضي وآفاق المستقبل.

الكلمات المفتاحية: المعاجم، مسارات، اللسانيات، علم اللغة

المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد 6 - الإصدار 61
تأريخ النشر: 20 نوفمبر 2024 م

"Between Authenticity and Innovation: A Study on the Evolutionary Pathways in Arabic Lexicons"

Dr. Salma Mohammed Al-Mutairi

Abstract:

This study aims to revive and develop the linguistic heritage to become a flexible educational tool, preserve linguistic authenticity and Arab heritage, and enhance the role of modern dictionaries in supporting the learning and teaching processes to meet the needs of educational institutions and individuals, as well as mentioning the scientific tributaries supporting the dictionary industry. The main challenge in updating dictionaries lies in maintaining a balance between heritage values and technological modernization. The study dealt with the dictionary in the light of modern linguistic theories and grammatical-morphological information, lexicography, the dictionary and the lexicon. The descriptive analytical approach was used in the research. The study confirms that developing dictionaries does not require abandoning heritage, but rather innovation can be integrated in a way that enhances the effectiveness of dictionaries without affecting the identity of the Arabic language, and that linguistic computing and digital technologies can contribute to reviving the linguistic heritage and developing it to become a flexible educational tool. The research also emphasizes the importance of dictionaries in documenting and preserving the Arabic language, and indicates that achieving a balance between heritage and modernization in dictionaries is an urgent necessity to preserve the Arabic cultural and linguistic identity. Supporting and developing digital dictionaries is an essential step towards enhancing the role of the Arabic language in education and culture, and emphasizes the potential of modernization to enhance the presence of the Arabic language on the global stage. In addition, combining innovation with authenticity can contribute to supporting education and learning, enriching academic research, and increasing the spread of the Arabic language globally. The study recommends intensifying efforts in the field of developing digital dictionaries, and conducting more research on the challenges facing the Arabic language in this context, in order to ensure that dictionaries continue to play their vital role as a reference tool that meets the aspirations of Arabic speakers and non-native learners, and remains a link between the heritage of the past and the prospects of the future.

Keywords: Dictionaries, Paths, Linguistics, Linguistics

1. المقدمة:

تُعَدُّ دراسة المعجم والنظريات اللسانية الحديثة من المواضيع الحيوية التي تشهد اهتمامًا متزايدًا في الحقل اللغوي، نظراً لتطور المعارف اللسانية وتعدد المدارس الفكرية المعاصرة التي تسعى إلى فهم اللغة وتحليلها من منظورٍ علمي. يتعامل المعجم مع الكلمة باعتبارها وحدةً أساسية في البناء اللغوي، ويعدّ بوابةً رئيسيةً لفهم اللغة وثقافة المجتمع الذي يستخدمها. إنه يمثل خزانة الكلمات التي تعبر عن الأفكار والمفاهيم، ومن خلال تحليلها يمكننا فهم التطورات الثقافية والتاريخية للمجتمعات.

في إطار النظريات اللسانية الحديثة، ظهرت مقاربات متنوّعة تهدف إلى تحليل الكلمة ودلالاتها وبُنيتها داخل السياق اللغوي. تتناول هذه النظريات كيفية تكون المعنى وكيفية تطور الألفاظ بمرور الزمن وتأثرها بالمجالات الاجتماعية والثقافية. وتتنوع المدارس اللسانية الحديثة بين البنيوية التي تركز على العلاقات بين الوحدات اللغوية داخل نظام مغلق، والتوليدية التي تهتم ببنية الجملة وقدرة اللغة على توليد تراكيب غير محدودة من خلال قواعد معينة، والتداولية التي تُعنى بالعوامل السياقية التي تؤثر على المعنى.

تُعدُّ النظرية التداولية، على سبيل المثال، نقلة نوعية في فهم المعجم وعلاقته بالسياق، إذ تقدم إطاراً يفسر كيف يمكن لكلمة واحدة أن تحمل معاني متعددة بناءً على الظروف المحيطة. أما النظرية المعرفية فتفسر المعجم على أساس الإدراك الذهني، معتبرةً أن الكلمات ليست مجرد وحداتٍ صوتية أو كتابية، بل هي تمثيلاتٌ ذهنيةٌ معقدةٌ يتمّ إدراكها من خلال السياق الثقافي والاجتماعي.

ومن جهة أخرى، تعكس اللسانيات التطبيقية المعاصرة الحاجة إلى تكييف النظريات اللسانية مع متطلبات المجتمع المعاصر، مثل تحسين طرائق تعليم اللغة، وتطوير البرمجيات اللغوية، وتعزيز التواصل بين اللغات. وتُستَخدم النظريات اللسانية في إنشاء معاجم أكثر دقة وتفصيلاً لتلبية احتياجات المتعلمين والمترجمين والباحثين. يتجسد هذا الجهد في التحليل الدقيق لمعاني الكلمات وتحديد العلاقات بينها، سواء كانت علاقات ترادف أو تضاد أو تجاور أو شمول.

إجمالاً، يُعَدُّ موضوع "المعجم والنظريات اللسانية الحديثة" جسراً بين دراسة الكلمات والنظريات العلمية للغة، إذ يجمع بين فهم اللغة في سياقها النظري وتطبيقاتها العملية، ويعكس تفاعلاً ديناميكياً بين مكونات اللغة ومجتمعها وتطورها عبر الزمن..

1.1. مشكلة البحث:

ينبثق هذا البحث من سؤال رئيسي حول كيفية تحقيق التوازن بين الوفاء للتراث المعجمي العربي والتجديد الذي تفرضه التطورات الحديثة في علم المعجم. فالاهتمام بالأصالة يتجلى في الحفاظ على المنهجيات والتقنيات المعجمية التي أرساها العلماء الأوائل، مثل الخليل بن أحمد الفراهيدي في "العين" وابن منظور في "لسان العرب". أما الابتكار فيظهر في إدخال التقنيات الحديثة واستراتيجيات الحوسبة اللغوية في إعداد المعاجم، مما يسهم في زيادة كفاءة استخدامها وتوسيع نطاق الاستفادة منها.

2.1. أسباب اختيار الموضوع:

1. الحاجة إلى تطوير المعاجم لمواكبة التغيرات اللغوية والمجتمعية.
2. نقص المعاجم العربية التي تستوعب مستجدات العصر.
3. التطور التقني وظهور علم الحوسبة اللغوية.
4. الحفاظ على الأصالة والتراث اللغوي.

5. تأثير المعاجم الحديثة في دعم التعلم والتعليم.
6. المساهمة في إثراء البحث الأكاديمي والتربوي.

3.1. أهداف البحث:

1. إحياء التراث اللغوي وتطويره ليصبح أداة تعليمية مرنة.
2. الحفاظ على الأصالة اللغوية والتراث العربي.
3. تعزيز دور المعاجم الحديثة في دعم عمليتي التعلم والتعليم بما يلبي احتياجات المؤسسات التعليمية والأفراد.

4.1. منهج البحث:

المنهج المستخدم الوصفي التحليلي

2. الإطار النظري:

1.2. المعجم في ضوء النظريات اللسانية الحديثة

كان للنظريات اللسانية الحديثة أثر كبير في دراسة المعجم، حيث أثارت جدلاً حول مكانته داخل اللغة وعلاقته بالنحو. فبعض الاتجاهات، مثل ما نادى به ليونارد بلومفيلد وأتباعه، نظرت إلى المعجم على أنه مجرد قائمة من المفردات الشاذة غير المنتظمة، وقد اعتمد هذا الرأي على مفهوم العلاقة الاعتباطية بين الدال والمدلول، مما جعله أقل أهمية من النحو. وقد سار على هذا النهج آخرون مثل تشومسكي في بداياته، حيث فصل المعجم عن التركيب والدلالة، معتبراً إياه مجرد مجموعة من الوحدات المعجمية التي تؤدي وظائف نحوية ضمن التركيب. غير أن هذه النظرة بدأت تتغير تدريجياً مع إدراك بعض الباحثين لأهمية المعنى ودور المعجم في تحقيق تماسك البنية اللغوية.

في مقابل ذلك، ظهر اتجاه آخر ينظر إلى المعجم كجزء من النظام اللغوي، كما قدمه جون لاينز وبعض الباحثين المعاصرين الذين أكدوا على أن المعجم يمتلك بنية خاصة وتنظيمًا داخليًا. لكن رغم هذه الجهود، بقيت آراء تقليدية ترى المعجم عنصراً ثانوياً غير منتظم.

في السياق العربي، تأثرت بعض الدراسات بهذه الرؤى الغربية، مثل ما ذهب إليه تمام حسان الذي اعتبر المعجم غير منتظم ولا يصلح للجدولة، لكن آخرين، مثل إبراهيم بن مراد، نقدوا هذه الآراء وأكدوا على وجود نظام داخلي في المعجم. هذا الجدل المستمر يوضح مدى تعقيد مفهوم المعجم ودوره، ويؤكد الحاجة إلى مقاربات أوسع تجمع بين النظرة التركيبية والمعجمية لتحقيق فهم أعمق للغة. (إبراهيم بن مراد، 1997، ص10-13)

ورغم هذا كله إلا أن موقفه اتجاه المعجم لم يتغير كثيرا وبقي ينظر إليه مجرّد قائمة من الوحدات المعجمية الشاذة، إلى أن جاء كتابه " دراسات الدلالة في النحو التوليدي " الذي ظهر عام 1972، رسم فيه نوعا من التغير بإقراره للمعجم دور مركز في علم التركيب إلى جانب المكون المقولي كما أقر له ببنية خاصة. (أحمد مؤمن، 2005، ص207-235)

لكن رغم ما قدمه في سبيل المعجم والدلالة إلا أنه لم يستطع التخلص من النظرة التي كانت سائدة قبله وظل المعجم في نظره مجرد قائمة من المداخل المعجمية التي هي في الأساس ذات وظائف نحوية لا أهمية لها خارج التركيب، فالرواسب القائلة بأن المعجم ذيل للنحو الذي يزوده بما يحتاجه قد ضلت متواجدة لديه وهذا تقريبا ما نجده لدى **جون لاينز** سنة 1968 م. وأقر فيه في بداية الأمر بامتلاك معجم لبنية داخلية ونظام خاص يختلف علي بقية الأنظمة بحيث يقوم على البنية الشكلية المستمدة من تصنيفه

المقولي فمفردات المعجم تنتمي إلى أقسام من المقولات تعرف بالمقولات المعجمية كالاسم، الفعل، الأداة، الظرف، وهذه المفردات قابلة للانتظام تحت المقولات التي تنتمي إليها، ولكنه ما لبث أن عدل عن رأيه هذا في كتاب ثان "علم الدلالة 1978 "2 م وصرح بالانتظام للمعجم وما هو إلا مجموعا غير منتظم من الوحدات المعجمية كما أنّه ذيل للنحو لهذا يظل شاذ عن القاعدة أما الأمريكيان ماريا ذي شيالو صاحب كتاب تعريف الكلمة فقد انطلق نظريتهما من أن الكلمات هي المكونات الأساسية لكل من الصرف والتركيب والمعجم، إلا أنهما اعتبرا مكونات الصرف والنحو ذرات مع التمييز بينهما بأن سمّوا مكونات الصرف بالمواد الصرفية، ومكونات النحو بذرات نحوية وكليهما يندرج ضمن النحو، أما مكونات المعجم فاصطلحوا عليها "باللساتم "، وهي تختلف عن المكونات السابقة في أنها تهم عالم النفس لا النحو ؛ لأن المعجم بالنسبة إليهم معجم نفسي في جوهره ويحيلنا هذا المبدأ إلى المعجم الذهني المتمثل في ملكة المتكلم اللغوية.

ومبالغتهم هذه في الشدود قادتهم إلى تشبيه بالسجن، وتشبيه مفرداته بالخارجين عن القانون أو المساجين؛ لأنها ليست من نمط واحد تضم أشباه الجمل، والمفردات، والوحدات الصرفية، وحتى أنماط التنظيم في بعض الأحيان فاختلافها هذا يخرج بها إلى الفوضى والانتظام لغياب قوانين تحكمها داخلياً (إبراهيم بن مراد، 1977، ص17-18).

إن ما يمكن أن يستخلص من هاته الآراء كلها أنها قد جمعت على اعتبار بمعجم قائمة من لشواذ اللغوية التي لا تحتكم إلى نظام داخلي يجعله يفتقر إلى بنية خاصة ونظام داخل بنية اللغة ونظامها فهو لدى "بلومفيلد"، و "غليسن" و"تشومسكي"، و "لاينز" ذيل للنحو، ولدى "أنا ماريا دي شيالو" و "إيدفن" تابع لعلم النفس، فنظرتهم هذه إلى المعجم فيه الكثير من المبالغة والإجحاف في حقه لأنه مهما كان يبقى أحد العناصر الأساسية المكونة للغة الذي رغم تحوله وعدم ثباته سيظل جزء منها ومن بنيتها ونظامها الذي لا يخرج عنهما.

وإذا عدنا إلى الدرس اللغوي العربي سنلحظ تسربا لهذه النظرة المتشددة إلى المعجم مع ما جاء من الأفكار الغربية، سواء عن طريق الترجمة أو البعثات الدراسية وغيرها، ومن اللغويين الذين نادوا بهذه الفكرة "تمّام حسان" في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، أين نفى عن المعجم أن يكون له نظام كبقية الأنظمة اللغوية الأخرى الصرفية والنحوية لأمور ثلاثية قال بأنه يفتقر إليها، والتي تعد المقومات الأساسية لوجود نظام ما وتتمثل في:

- عدم وجود علاقات عضوية تحكم بين كلماته حتى أن تلك العلاقات الاشتقاقية التي تجمع بين زمر من الكلمات المشتركة في أصول المادة عدها خارج عما قصد به العلاقات العضوية، لأنها لا تدخلها في قيم خلافية تجعلها صالحة للجدولة عكس ما نجده في النظام الصرفي الذي يختلف فيه الفعل عن الاسم، وعن الصفة، وعن الأداة وهكذا دواليك، وذلك في إطار النظام الصرفي، ونفس الشيء بالنسبة للنظام النحوي. أما إذا عدنا إلى المعجم فلا نجد هذا واردا بين كلماته وبالتالي فهو ليس نظاما
- عدم صلاحيته للجدولة فإذا كان النظام الصرفي والنحوي يمكن جدولتهما في جداول، ذات أبعاد رأسية وأفقية تترابط فيهما العلاقات فإن المعجم يفتقر إلى هذه القاعدة لغياب العنصر الأول الذي سبق الحديث عنه - الذي يعد شرطا ضروري لذلك.
- صعوبة الاستعارة من لغة إلى لغة في الأنظمة الأخرى فما استعيرت قاعدة نحوية ولا صيغ صرفية ولا أدوات؛ لأن الاقتراض بين اللغات عادة ما يشيع في الكلمات المفردة التي هي مكونات المعجم، واللغة العربية سجلت الكثير من ذلك منذ العصر الجاهلي في أخذها من العديد من اللغات كالسنسكريتية والإغريقية والفارسية لكنها لم تستعر قاعدة نحوية ولا صرفية. وانطلاقا من هذه الأمور الثلاثة لا يمكن عد المعجم نظام، وإنما هو متجه إلى دراسة قائمة من الكلمات المستعملة داخل المجتمع حسب رأيه. (تمام حسان، 1957، ص312-314)

لقد كان تمّام حسان وحيدا في نظريته المتطرفة هذه في الفكر المعجمي العربي القديم منه والحديث، فما سمعنا أن أحدهم قد طرقها من قبله وما تناولها معاصروه سواء كان ذلك تحليلا أو دراسة أو حتى تلميحا أو إشارة؛ فما هي إلا فكرة أجنبية جاءتنا معه، وما تناوله المعجميون واللغويون العرب مختلف عن هذا تمام الاختلاف؛ لأنهم قصروا أنظارهم على محاولة كشف الأخطاء والنقائص التي وقعت فيها المعجمات العربية، فكان كل واحد منهم يحاول أن يقف على نقائص نظيره حتى يتسنى له أن يرسم لنفسه المنهج المناسب، وكانت جل انتقاداتهم موجهة إلى طريقة الجمع والوضع لا غير أي كيفية تحديد العناصر الأساسية لمعجم وإعداده وضبط المعايير التي يجب توخيها في ذلك مع محاولة بعض منهم ربطها بما جاءت به اللسانيات الحديثة لمعرفة مدى موافقة مبادئها لها وتجديد درجة العلمية فيها

أما فيما يخص ما جاء به تمّام حسان فقد لقي ردا عنيفا من طرف إبراهيم بن مراد في كتابه **" مقدمة لنظرية المعجم "**، حيث قدم ثلاث اعتراضات فندت حجج تمام حسان؛ فبالنسبة له أن هذه الأمور قابلة للدحض، فالأمر الأول دحضه بأن خطأ تمام حسان في تحديده للكلمة التي قصرها في شكل صامت رابطا إياه باللغة، ومفصلا لها عن اللفظ الذي يتعلق بالكلمة؛ حيث قال أن تحديد هذا غير صائب، ولو نظر إلى نظام التقليب الذي جاء به الخليل لتبدى له شيء آخر أغفله، فلو كانت الكلمة مجرد صورة صامتة لما كان بين المركبات الصوتية التي ينهى إليها نظام التقليب إلا في عدد أصولها المكونة لها؛ فنظريته أظهرت لنا صنفين مختلفين أحدهما يعرف بالمستعمل؛ أي ما يخرج من حيز للغة إلا الاستعمال، والثاني بالمهمل: وهو تلك المركبات التي تبقى صامتة دون امتدادها في الاستعمال إما لتقارب في أصواتها أو لعدم دخولها اللغة وهذا هو الصامت فعلا، أما النوع الأول فهو عبارة عن جذور تعتبر الدليل الرئيسي في العربية، مكون من أصوات ودلالة عامة نقترن بها ينتج عنه جذور تتفرع منه بإضافة الحركات أو بالاشتقاق، كما يمكن أن ترتفع هذه الجذور إلى فروع أخرى هي الكلمات نفسها التي لا تتحقق إلا بتوفر خصائص تمييزية واجبة الوجود تحقق ماهيتها وتميزها تبعا لأنساق من العلاقات، وبتحقيق هذا الأمر يدحض الأمر الثاني ويصبح بذلك المعجم قابل للجدولة؛ لأن مكوناته أفراد لغوية لها خصائص تمييزيّة تمكنه من الانتظام داخل نظام عام تحكمه علاقات.

وفيما يخص الاعتراض الثالث فرد عليه بأن المعجم ليس وحده من يتعرض للاقتراض وإنما نجد النظام الصرفي والنحوي كذلك - رغم أنها أنظمة أشد محافظة - يتعرضان للاقتراض، والتاريخ يثبت دخول العديد من الحروف من لغة إلى أخرى ومن أمثلتها: دخول ثمان أصوات إلى الفارسية من العربية الحديثة ك "الثاء" و"الحاء" و"الصاد" و"الطاء" و"الظاء" و"العين" و"القاف" مع شيء من التغيير في النطق - أما من الأبنية الصرفية فتمثله السوابق واللواحق فجميل في العربية التي أدخلت اللاحقة. (yle) و صرفهم بإدخال (eme) وغيرها.

أما في التراكيب فقد تقترض فيها الهياكل والأبنية كما حدث في (ما دام) التي كانت تستعمل بن جملتين في العربية للدلالة على الظرفية (تحديد طول مدة ما قبلها بطوال مدة ما بعدها) ثم أصبحت تدل على الشرطية، بفصلها بين جملة الشرط وجملة جوابه وهذا قد دخلها من الفرنسية فباعتراضه الثلاث هاته يكون قد أثبت للمعجم نظاما خاصا به وبنية داخلية (إبراهيم بن مراد، 1977، ص 26-31).

إن كلمة معجم في الكتب التراثية هي عبارة عن مصدر مأخوذ من مادة "عجم" وجدرها [ع ج م]، وهي تفيد في اللغة الغموض والإبهام؛ إذ نجدها في لسان العرب: عَجَمَ والعَجَمُ، وخلافه عربي، والعَجَمُ جمع أَعْجَمَ الذي لا يفصح... والأَعْجَمُ الذي لا يفصح ولا يبين كلامه، ومؤنثه عَجْمَاءُ، ورجل عَجَمِيٌّ من جنس العَجَمْ، وأَعْجَمِيُ وأَعْجَمَ في لسانه عُجْمَة. وقال الشاعر:

ديار ميّة إذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عُجْمٌ ولا عُربّ

والفعل من "عَجْمٌ" هو "أَعْجَمَ"، وعجم الرجل: صار أعجم، أو في لسانه عجمة (ابن منظور، 2005، 50-51).

واستعجمت الدار عن جواب السائل سكتت، ويقال: لصلاة النهار عَجْمَاء لإخفاء القراءة فيها (الفراهيدي، 1990، ص238).

ويكتسب هذا اللفظ معنى آخر جديد، هو السلب والإزالة والنفي، وهذا إذا أدخلنا على الفعل "عجم" همزة التعدية، ليصبح " أعجم"، لأن صيغة "أفعل" قد تأتي في بعض الأحيان للسلب حتى لو كانت في أصلها للإثبات، فيقال: أعجمت الحرف أي بيّنته، إذا وضعت نقط سوداء عليه وأعْجَمَت الكتاب: أزلت استعجامه ونقطته على سبيل السلب، ويقال: أشكيت زيدا أي أزلت له عما يشكوه، أو أزلت له شكايته، وكقوله تعالى (إن الساعة آتية أكاد أخفيها) النحل /103. ومعناها أكاد أظهرها وأزيل إخفاءها، وسمّوا حروف الهجاء" ب"حروف المُعْجَمْ" بإضافتها إلى المعجم، لأن الشكل الواحد منها إذا اختلفت أصواته وأعجم بعضها وترك الآخر، عرف المتروك منها بغير إعجام، فإنك إذا عمدت إلى "الجيم" وأعجمته بواحدة في أسفله، و"الخاء" بواحدة في أعلاه، وتركت "الحاء"، علمت بأنها تختلف عن لحرفين الآخرين، وكذلك الأمر بالنسبة ل"الباء" و"التاء"، و"الثاء"، و"الدال" و"الذال"... فبإعجامك لها زال الإبهام والأشكال، ومن هنا كان إطلاق لفظ "الإعجام" على نقط الحروف؛ لأنه يزيل الغموض الذي يكتنفها، فالفعل "أعجم" أصبح بمعنى إزالة العجمة والغموض. (ابن منظور، 2005، ص 50-51)

فلفظ معجم الذي يعني الكتاب الذي يضم كلمات لغة ما، ويوضح معانيها ويشرحها، ويرتبها على ترتيب معين، يكون قد سمي بهذا الاسم لاحتمالين (أحمد مختار، 1998، ص19-20):

الأول: لأنه يعمل على إزالة الغموض لما يحتويه من مفردات.

الثاني: لأنه مرتب على حروف المعجم - حروف الهجاء -.

والواقع أننا لا نعلم بدقة متى أطلق لفظ" معجم" على هذا المفهوم، لكن إذا كان من غير الممكن معرفة أول من استخدمه في الدلالة على كتاب أَلَّفَ بهذا الشكل، ولا معرفة أول كتاب سمي بهذا الاسم، فيكاد يكون رجال الحديث هم السباقون إلى تأليف الكتب كما يعدّون أول من استخدم لفظة "المعجم" وليس علماء اللغة، وقيل: إن الإمام البخاري هو أول من استعملها وكان ذلك في كتابه "الجامع الصحيح "، لمّا جعلها في عنوان من تعبيره يقول فيه :"باب تسمية من سمي من أهل بدر في الجامع الذي وضعه أبو عبيد الله على حروف المعجم" ويقصد بأبي عبيد نفسه، وقد كان من روّاد التأليف المعجمي بتأليفه مجموعة من الكتب ككتاب "التاريخ الكبير"، ومن أوائل المؤلفات التي وصلتنا بهذا الاسم " معجم الصحابة" لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحي بن عيسى بن هلال التميمي الموصلي (210 ه-307 ه)، بعنوان "معجم الحديث"، كما كان له معجم كبير في أسماء الصحابة والقراء" المعجم الكبير " قام باختصاره فيما بعد في كتاب أسماه " المعجم الصغير ". (الصحاح، 1984، ص39)

وإلى جانب هؤلاء نجد أيضا إبراهيم بن أحمد البلخي" قد وضع معجما للشيوخ، وكذا أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، الذي ألف معجم للشعراء، أتى فيه على ذكر حوالي خمسة آلاف شاعر، مرتبة أسمائهم على حروف المعجم، حتى أن أحدهم، وهو علي بن الحسن المشهور بابن عساكر من علماء القرن السادس الهجري - قد أطلقها على العديد من مؤلفاته" كمعجم الصحابة" ومعجم الشيوخ: ومعجم النساء"، و"معجم لأسماء القرى والأمصار"، في حين نجد أن علماء المعجمات قد اكتفوا للتأريخ لمعجماتهم بأسماء خاصة، كانوا يستلهمونها في غالبية أمرهم، من خصائص الكتاب وأغراضه، إذ أنهم كانوا يفضلون إطلاق اسم علم عليها، دون اللجوء إلى الاستعانة بلفظ " معجم"، فنجد أن الخليل مثلا قد اختار لكتابه اسم "العين" (الخطيب، عبد السميع محمد؛ والرديني، ص. 50،115،14).

فيما تشاركا الشيباني والهروي في إطلاق اسم "الجيم" على معجميهما، وأطلق ابن دريد على معجمه اسم "جمهرة اللغة"، وسمى الفارابي كتابه ب" ديوان الأدب"، كما نجد القالي قد اختار "المحيط في اللغة"، والجوهري "الصحاح"، وابن سيدة" المحكم والمحيط الأعظم"، والزمخشري أساس البلاغة"، والصاغاني "العباب"، وابن فارس "مقاييس اللغة"، وقد توالى هذا التقليد في إعطاء المعجمين لمعاجمهم أسماء الأعلام حتى النهضة العربية الحديثة، حيث أصدر بطرس السيتان (1819م -1883 م) معجما له بعنوان "المحيط " الذي اختصره في معجم أسماه " قطر المحيط وألف لويس معلوف معجم تحت اسم "المنجد"، وكذا أحمد رضا العاملي الذي كان له "متن اللغة"، ثم انتقلت هذه العدوى لتشمل المعجمات الثنائية اللغة ك "المنهل" و "المورد"، ثم بدأت بعدها المؤسسات الثقافية والعلمية تستخدم لفظ "معجم" في تسمية أعمالها المعجمية، وكان في طليعتها مجمّع اللغة العربية بالقاهرة الذي أصدر "المعجم الوسيط " سنة (1960 م- 1961 م) ومؤسسة "لروس" التي نشرت "المعجم العربي الحديث " سنة 1987، والمنظمة العربية للثقافة أنتجت "المعجم العربي الأساسي 1989 " إضافة إلى كثير من المؤلفين الذين أخذوا يستعملونه في عناوين مؤلفاتهم المعجمية. (الخطيب، 1967، ص 50)

المعجم اصطلاحاً:

كنا قد خلصنا في تعريفنا اللغوي للمعجم إلى أن المعجم قد سمي بهذا الاسم لاحتمالين اثنين أحدهما يتعلق بإزالة الغموض الذي يكتنف المفردات، والآخر نتيجة ترتيبه على حروف المعجم، وإذا نظرنا في طبيعة هذين الاحتمالين سنجدهما يتعلقان بعنصرين أساسيين من عناصر الصناعة المعجمية: فالأول يتعلق بالهدف أو الغاية التي وضع من أجلها المعجم، وهو هنا يتمثل في شرح المعنى وإزالة الغموض وهذا الأمر ضروري في كل عمل معجمي، إذ على المعجمي أن يجد هدفه أولا قبل أن يشرع في صناعة معجمه.

والاحتمال الثاني فيتعلق بترتيب حروف المعجم، الذي يعد أحد المقومات الأساسية للصناعة المعجمية ودونه لا يكون المعجم معجما، بل سيبقى مجرد تكديس للمفردات وجمعها فقط، وهذا ما نجده جسدا أو مثبتا في مختلف التعريفات التي قدمت للمعجم والتي منها (القاسمي، 2003، ص9):

أنه «ديوان لمفردات اللغة مرتب على حروف المعجم».

أنه «مرجع يشتمل على مفردات لغة ما مرتبة عادة ترتيبا هجائيا، مع تعريف كل منها وذكر معلومات عنها من صيغ، ونطق، واشتقاق، ومعان، واستعلامات مختلفة ومثال ذلك: "المعجم الوسيط"

مجمع اللغة العربية بالقاهرة». (مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص615)

أنه «كتاب يضم أكبر عدد من مفردات اللغة مقروءة بشرحها وتفسير معانيها، على أن تكون

المواد مرتبة ترتيبا خاصا، إما على حروف الهجاء، أو الموضوع». (مجدي وكامل، 1984، 284)

أما في قاموس اللسانيات فنجد له مفهومان، أحدهما خاص ويعني كتاب يضم قائمة الوحدات المعجمية المستعملة من قبل مؤلف ما، أو علم من علوم، أو فن من الفنون، وقد يكون هذا المعجم ثنائي للغة، يجمع مفردات لغتين متقابلتين وهذه المواد وضعت وضعية متوازية، وفي هذا العنوان، المعجم يرادف القاموس.

ومفهوم عام، يعتبر فيه المعجم وعبارة عن مجموعة الوحدات المعجمية التي تشكل الرصيد اللغوي لجماعة لغوية معينة، أو لنشاط إنساني، أو متكلم ما.

وعلى كل حال فإن هذا المفهوم يبقى خارجاً عن إطار ما تقصده نحن من كلمة " معجم" في مجالنا هذا، بل يتعلق بعلم المعجمات النظري. وعرفه أيضا محمد رشاد الحمزاوي بأنه "مدونة المفردات المعجمية في كتاب مرتبة ومعرفة بنوع ما من الترتيب والتعريف، وقد تكون المفردات المدونة، مفردات مؤلف من المؤلفين مثل معجم الجاحظ، أو معجم ابن خلدون وقد تكون مفردات اللغة في فترة من فترات حياتها مثل معجم "عربية القرن الثالث الهجري، أو مصطلحات علم من العلوم مثل معجم الطب أو فن من الفنون مثل "معجم البناء"، وقد يكون هذا لكتاب ذا منحى استيعابي يراد به جمع ما استطاع المؤلف جمعه من مفردات اللغة التي عرفت في الاستعمال مثل " لسان العرب" لابن منظور و"القاموس المحيط" للفيروز أبادي. ويطلق البعض على المعجم بهذا المفهوم مصطلح "القاموس" ويقابله في الفرنسية مصطلح (dictionnaire)، وفي الإنجليزية مصطلح (dictionary) (بن مراد، 1977، ص7-8)

وهذا التعريف يتفق مع التعريف الذي قدمه جون دي بوا (john dubois) في القاموس لمساني، إلا أن محمد رشاد الحمزاوي قد أضاف إليه بعض الإضافات حتى بدا واضحا أكثر والواقع أن المتبع لكل هذه التعريفات على اختلافها، سيجدها تكاد تجمع كلها على أن المعجم هو ذلك الكتاب الضخم الذي يضم مجموعة من المفردات اللغوية مرتبة على ترتيب معين، ومرفوقة بالشرح، وطريقة نطق الكلمات، وهجائها... فضلا عن أهميته التي تأتي « من خلال الأهداف التربوية والنفسية والاجتماعية و الثقافية التي ترمي إلى تحقيقها كليا، أو جزئيا، وذلك وفق ما يرسم له من اتجاهات ومرام ظاهرة ومستترة، ويبقى الهدف العام من وجود " المعجم" هو إشاعة التربية بالتثقيف والتوجيه بما يحتويه من معلومات أساسية في لغة القارئ خاصة، كمثل الحديث عن: نطق الكلمات وإملائها، وأنواعها: النحوية والصرفية، وتعريفها، واستعمالاتها»، إذن فالمعلومات التي يجب توفرها في المعجمات تتمثل في (ابن حويلي، 2010، ص69):

طريقة النطق:

«من الوظائف الهامة التي يؤديها المعجم بيان نطق الكلمة أو صور نطقها مع التمييز بين النطق المعياري واللهجي» (أحمد مختار، 1998، ص150).

إذ أصبح على كل نظام إملائي أن يعمل على تمثيل الحروف في الكتابة، وذلك بأن يجعل لكل حرف من حروف اللغة رمزا كتابيا مختلفا عن بقية الرموز الأخرى، وهذه الغاية المنشودة التي لم يستطع تحقيقها أية لغة من لغات العالم - والنظام الإملائي العربي منها- وقد أصبح من المحتمل أن تكون الكلمات العربية عرضة للخطأ في النطق، لذا صارت طريقة النطق من الأشياء المتوقع العثور عليها في المعجم (تمام، 1957، ص325-326).

فمن المهم جدا «أن تنص المعجمات على طريقة تلفظ المفردات، لأن التلفظ جزء أساسي في الوصف اللغوي الذي تهتم به المعجمات»، ومن أكثر المعجمات اتباعا لهذه الطريقة: المعجمات الإنجليزية، التي كثيرا ما تختلف طريقة النطق لاختلاف الإنجليزية الأمريكية عن الإنجليزية البريطانية، أما فيما يتعلق بالمعجمات العربية فقد اتبعت ثلاثة طرق في تبيان نطق الكلمة هي (القاسمي، 2003، ص56):

- الضبط بالشكل؛ أي إحجام الكلمات وضبطها بالحركات وعيب هذه الطريقة إمكانية الوقوع في الخطأ وانزلاق الحركات عن مكانها الأصلي.

- النص على ضبطها بالتمثيل لها بكلمات أخرى أشهر منها تكون كميزان صرفي تقاس عليه الكلمة في المشروحة.

- النص على الضبط بذكر كلمات تصف حركات الكلمة، ومدّها وإعجام حروفها، كأن تقول بفتح أو كسر

الهجاء: إن اختلاف الأنظمة الإملائية وعدم تطابقها مع النطق، جعل هجاء الكلمات لا يتسم بالاطراد؛ إذ هناك أربعة أنواع من الكلمات يجب استشارة المعجم فيها، حددها أحمد مختار عمر فيما يلي:

«ما يزاد فيه حرف مثل مائة، أو لون، وما ينقص فيه حرف مثل هذا وذلك والسموات، والرحمان، وما ينتهي بألف مقصورة مثل الضحى، والربا، وما يشتمل على همزة متوسطة أو متطرفة» ومن هنا كان على المعجمي أن يمد يد العون للقارئ ويأخذ بيده إلى الوصول إلى هجاء الكلمات وتعريفه على كيفية كتابتها ما دام استخراج قاعدتها من كتب الإملاء يتطلب منه أن يكون على قدر من المعرفة بقواعد اللغة، وهذا لا حاجة له به إلا إذا كان باحثا أو تخصصا، أما إذا كان إنسانا عاديا فيكفيه 98 فقط ما يقدمه له المعجم. (أحمد مختار، 1977، 172)

2.2. المعلومات النحوية الصرفية:

إن ما ينبغي على « المعجم أن يقدمه للقارئ تحديد المبنى الصرفي للكلمة كما إذا كانت الكلمة اسما أو صفة أو فعلا، أو غير ذلك فتقديم هذا التحديد الصرفي للكلمة يعتبر الخطوة الضرورية في طريق الشرح لأنها لا يمكن لإنسان أن يربط ما بين كلمة ما وبين معناها المعجمي، إلاّ إذا عرف مبناها الصرفي وحدد مبناها الوظيفي» ؛ فإذا كانت الكلمة فعلا ثلاثيا توجّب ضبط حركة عينه في الماضي، والمضارع، وكذلك تحديد نوعه من حيث التعدية واللزوم ونوع هذه التعدية، وإن كانت مفعولا حددت سماته الدلالية، وإن كان اسما استلزم تحديد نوعه: اسم لصدر، اسم آلة، اسم مكان، اسم زمان...، مع النص على جمعه إن كان مفردا (أحمد مختار ، 1998، ص172).

بالإضافة إلى تسجيل الكلمات الوظيفية، باعتبارها تمثل جزءا أساسيا من الرصيد اللغوي كغيرها من الكلمات الأخرى، مع تحديد معناها ووظيفتها النحوية، فالمعلومات النحوية والصرفية تبقى من الأشياء التي تحرص المعجمات على تقديمها خاصة تلك التي يحتاج إليها المستعملين غير المتخصصين من أجل فهم المعنى (تمام، 1957، ص327).

معلومات الاستعمال:

إن من الأمور المهمة التي يجب على المعجم أن يقف عندها ويوليها من الاهتمام القدر الكبير تبيان درجة اللفظ في الاستعمال «بحيث يحدد مستواه في سلّم التنوّعات اللهجية، كأن يبيّن ما إذا كان اللفظ قديما أو حديثا؟، دارجا أو فصيحا ؟، من لغة الشعر أو النثر؟، عاماً أو مفيداً ؟، مهجوراً أو مماتاً؟، نادراً أو شائعاً؟، رسمياً أو عامياً؟، محترماً أو مبتذلاً ؟، من لغة الكبار أو الصغار؟» (أحمد مختار، 1977، ص171).

فإذا كانت كلمة مستهجنة أو محضورة الاستعمال أو قديمة لم تعد تليق بلغة العصر، توجب على ذلك بالإشارة إليه حتى لا يأخذها القارئ في خطاباته اليومية، فيقع في لبس وسوء فهم ناتج عن قصور في المعلومات ونقصها في المعجم، لذا من الضروري أن يشار في كل مدخل من المداخل إلى درجته في الاستعمال (القاسمي، 2003، 134).

المعلومات الموسوعية:

تعد المعلومات الموسوعية من الأشياء التي لا يمكن أن يغفل المعجمي أو يتغاضى عنها؛ إذ لا يكاد يخلوا منها معجم قديم أو حديث، عربي أو أجنبين، ومن هذه المعلومات بعض أسماء الأعلام والأشخاص، والأماكن، والنباتات، والحيوانات، والأحداث التاريخية، والمصطلحات العلمية. وهذه المعلومات لا تعد حشوا أو تزايدا بقدر ما تساهم في إثارة معلومات القارئ عن العالم الخارجي. (أحمد مختار، 1977، ص171)

وعلى ضوء هذه المعلومات الموسوعية، يمكن تصنيف المعجمات التي تحتويها إلى صنفين:

معجمات لغوية، ومعجمات موسوعية، وكلاهما يحتوي على هذه المعلومات إلا أن النوع الثاني ينصب اهتمامه بها، أما المعجم اللغوي فتكون فيه أقل أهمية من المفردات اللغوية، إضافة إلى أنها تختلف بين معجم شامل ومعجم موجز، إذ تقاس فيها المعلومات باشتمالها على أسماء العلم والمواد حضارية لعدم وجود متسع لمعالجة الحقائق بصورة موسعة وشاملة. (القاسمي، 2003، ص 43-44)

3.2. المعجم والقاموس

لقد ظهرت في اللغة العربية المعاصرة تسمية جديدة إلى جانب "المعجم" تطلق هي الأخرى: على ذلك الكتاب الذي يتناول كلمات اللغة بالشرح والتفسير والترتيب على سبيل الترادف، وهذه التسمية هي "القاموس"، فارضة نفسها علينا شئنا أم أبينا، بالرغم من أن المصطلحيّن لا يحبذون ذلك، ويرفضون أن

يكون للمفهوم الواحد مصطلحين اثنين أو أكثر، متحلّين بالدقة في ضبط المصطلحات، ولهذا نجدهم يميلون إلى التخلص من الاشتراك اللفظي، والترادف تجنبا لأي تشويش دلالي محتمل (القاسمي، 2003، ص11).

أما إطلاق القاموس على المعجم فهو إطلاق متأخر، وكان ذلك مع محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 817 ه) الذي جاء به في عنوان معجمه "القاموس المحيط"، وقد ورد لفظ القاموس في المعجم السابق بمعنى (الرديني، 1984، ص17):

عظم ماء البحر...، أو البحر، أو أبعد موضع فيه غورا، و"القاموس" مأخوذ من مادة [ق.م.س] وفي لسان العرب: «قَمَس في الماء يقمس قَمْسا: انغط ثم ارتفع، وقمسه فانقمس، أي غمسه فيه فانغمس، بتعدى ولا يتعدى، وقمس الرجل في الماء إذا غاب فيه، وقمست الدلو في الماء، إذا غابت فيه أيضا، والقاموس والقومس: قعر البحر، وقيل: معظمه ووسطه، والقاموس: أبعد موضع في البحر، وفي لمثل:" بلغ قوله قاموس البحر"، أي قعره الأقصى». (أحمد مختار، 1977، ص171)

وقد نال هذا المعجم "القاموس المحيط"، ثقة وإعجاب العلماء والطلاب، لما اتسم به من دقة وإيجاز كون صاحبه جمع فيه محاسن سابقيه من المعجمات، على غرار "المحكم" لابن سيدة، ولسان العرب" لابن منظور...، ومع أنه يحتوي على بعض الهنات والأوهام، إلا أنه أصبح أول مرجع لديهم في معرفة مفردات اللغة، يعتمدونه للتمييز بين الدخيل والأصيل، والقديم والمولد، والعربي والمعرب حتى تولد لهذا اللفظ " قاموس" معنى جديد في أذهان الناس وأخذ يشيع على ألسنتهم مرادف لكلمة معجم"، وقد كان لعمل الشدياق في كتابه "الجاسوس على القاموس" أثر كبير في شيوع هذا اللفظ بمعناة المولد، ثم أثبته البستاني والشرتوني، على أنه كتاب أو معجم للغة، ومن هنا أصبح يدل على أي معجم سواء كان بلغة واحدة عربية أو أجنبية، أو ثنائي اللغة، فبتردد هذا اللفظ على الألسنة ظن بعضهم أنه مرادف للفظ معجم"، لكنه ظل محل خلاف بين العلماء الذين انقسموا بين مؤيد ومعارض، إلى أن أقرّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة، هذا الاستعمال ضمن معاني كلمة " قاموس" في المعجم الوسيط " على سبيل المجاز والتوسع في المعنى، إذ قال فيه: القاموس، البحر العظيم، وعَلَمٌ على معجم" الفيروز آبادي" وكل معجم لغوي على التوسع (مجمع اللغة بالقاهرة، المعجم الوسيط، ص793).

المعجم والموسوعة: جاء في قاموس مصطلحات اللسانيات:

عن القاموس الموسوعي قاموس متكون من كلمات اللغة مرتبة ترتيبا هجائيا إضافة إلى أنه مزود بأسماء الأعلام، وبمعلومات حول الأشياء التي تدل عليها الكلمات والموسوعة هي عبارة عن «مؤلف يتضمن بيانا عن كل فروع المعرفة، وترتب مواده عادة

ترتيبا هجائيا» أو هو «مؤلف يتضمن كل ما وصلت إليه المعرفة عند نشره في فن أو علم معين، وترتب مواده عادة ترتيبا هجائيا، وقد عرفها المعجم الوسيط بأنها «كتاب معلومات في كل ميادين المعرفة، أو في ميدان منها، مرتبة ترتيبا أبجديا"» (أحمد مختار، 1977، ص207).

وهكذا نجد أن هناك من يعرفها بالمعجم الموسوعي، ذلك لما لها من صلة به وبالمعجم اللغوي عموما، كونهما يتفقان في ترتيب موادهما في أغلب الأحيان ترتيبا ألفبائيا، أو موضوعيا، إلا أنهما مختلفان في أمور عدة منها:

- أن الموسوعة تختلف عن المعجم في الحجم لأنها معجم ضخم قد يشغل مجلدات كثيرة في حين أن حجم المعجم يتفاوت تبعا لغرضه ولنوع مستعمليه.
- أن المعجم لا يركز كثيرا على المواد غير اللغوية، كأسماء الأعلام، والمدن والأقطار والجبال والمحيطات وإنما يأتي على ذكرها باختصار، في حين تقوم الموسوعة بتفصيلها تفصيلا دقيقا.
- أن المعجم يركز اهتمامه على الوحدات المعجمية كما يقوم بتقديم المعلومات الخاصة بها أما لموسوعة فنجدها تقدم معلومات عن العالم الخارجي، إلى جانب المعاني الأساسية وإنما للوحدات المعجمية، لكنها لا تقوم بعمل مسحي لكل مفردات اللغة وإنما تتخير منها كما معين من المداخيل، مع تعريفها تعريفا منطقيا، يرتكز على طبيعة ووظيفة المدخل لا أكثر.

ومن هنا يكون اهتمام المعجم اللغوي منصب على الكلمات، أما اهتمام الموسوعة فيكون بالأشياء، وبهذا المفهوم تكون الموسوعة مفهوم حديث لا وجود لنموذج يمثله في التراث العربي عدا تلك المعجمات التي يمكننا أن نصفها بالموسوعيّة ك:"لسان العرب" لابن منظور، وتاج العروس" (أحمد مختار، 1977، ص207).

للزبيري، مع أنهما لا يرقيان لأن يكونا موسوعتين مكتملتين، إضافة إلى دائرة المعارف التي كان يصدرها بطرس البستاني التي تعد موسوعة رائجة في العالم العربي حديثا حتى وإن لم تكتمل، أما لدى الغرب فتمثلها الموسوعة الفرنسية، الموسوعة البريطانية، دائرة المعارف الإسلامية المنتجة من قبل المستشرقين.

والموسوعة على نوعين:

- **موسوعة عامة:** تشتمل على مواضيع لغوية وثقافية، وحضارية.
- **موسوعة خاصة:** تقتصر على مواضيع اختصاصية، تتعلق بتخصص واحد كموسوعة الطب، واللسانيات، والرياضيات... إلخ.

وتمتاز المعلومات الموسوعية بثلاث خصائص هي:

- اشتمالها على أسماء الأعلام من أشخاص وأماكن، وأعمال أدبية.
- تغطيتها لجميع فروع المعرفة.
- معالجتها للحقائق معالجة شاملة. (نور الهدى لوشن، 2006، ص266)

فالموسوعة تختلف عن المعجم اللغوي في أنها معجم للعلم والفكر، تحمل الطابع الفكري لكل أمة لكونها لا تزود الإنسان بالمعنى اللغوي للفظ فحسب بل بخلاصة مضبوطة لكل ما يتعلق به من دراسات وبحوث علمية، ومرجع للتعريف بأسماء الأعلام، والسجل الملخص لما وقفت عليه الأمة من آثار العلم والحضارة في العصر الذي كتبت فيه، فهي إذا تسجل الطابع الفكري لأمة ما.

4.2. علم المعجمات

يعتبر علم المعجمات فرع من فروع علم اللغة المعاصر، يهتم بدراسة وتصنيف مفردات لغة ما أو وحداتها المعجمية، إضافة إلى تحليلها وشرح معانيها ودلالتها المعجمية (Lexical meaning)، استعداد لصناعة المعجم، ويؤكد جل علماء المعجمات على أن هذا العلم يتفرع إلى فرعين، الفرع الأول نظري

بينهما على أساس أن الأولى -الوحدات المعجمية- تشكل مجموعة مفتوحة (open set)، لا تنمو ولا تتطور ولا تزيد بزيادة الكلمات، فأسماء الإشارة معروفة، وكذلك الأدوات والصيغ.

علم المعجمات التطبيقي (lexicography):

علم هدفه تحرير المعجمات، وهو على علاقة باللسانيات(لأنها تصف المعجم و المعنى)، لكنه ليس جزء منها لأنه يعنى بمسائل تطبيقية وليس علمية، وله هدف بيداغوجي يسمح لمستخدمي المعجمات بالاطلاع على معاني الكلمات أو هو تقنية إنجاز المعجمات والتحليل اللساني لهذه التقنية، وصانع المعجم يطلق على اللساني الذي يدرس علم المفردات وينتج القواميس معا، ويسمى أيضا المعجمي وهذا تمييز بين علم صناعة المعجمات التطبيقية وعلم المعجمات النظري، من هذين التعريفين نستخلص أن علم المعجمات التطبيقي هو فن الصناعة المعجمية ويقوم هذا الفرع على عدة عمليات، وذلك طبقا لما يريد تحقيقه من أهداف من وراء صناعته للمعجم وتتمثل العمليات في ما يلي (حلمي خليل، 1995، ص31):

- جمع المفردات اللغوية طبقا لما أسفرت عنه علم المعجمات النظري من معلومات.
- اختيار المداخل الكلمات الرئيسية التي تشكل مداخل المعجم، وترتيبها ترتيبا معجميا.
- ترتيب المشتقات والوحدات المعجمية الأخرى تحت هذه المداخل وفقا لنظام ما.
- القيام بتقديم شروح وتعريفات لهذه الوحدات وكتابتها.
- إخراج المعجم في شكله النهائي.

5.2. الروافد العلمية المدعمة للصناعة المعجمية:

تقوم الصناعة المعجمية الحديثة على أسس كبيرة ومتنوعة استمدتها في أغلبيتها من علم اللغة وفروعه، فصحيح أننا نفكر كما قال جورج ماطوري: «بأن المعجمية علم متميز عن غيره وله أهميته، ولكن نؤمن أيضا بأن العلم يمكن أن يجد مكانه داخل مجموعة أوسع من العلوم»، وهذا يعود إلى طبيعة الموضوع الذي يناوله أو المادة التي تقوم عليها- وهي المفردات اللغوية- إذ أن المفردة أو الوحدة المعجمية في جوهرها أصوات مع بنية صرفية مع دلالة، فإن علم الأصوات وعلم الصرف وعلم الدلالة تصبح من مكونات النظرية المعجمية» وغيرها من العلوم اللغوية الأخرى.

علم الأصوات:

إذا كان علم المعجمات ينقسم إلى شقين: شق نظري (علم المعجمات النظري) وشق آخر تطبيقي (علم صناعة المعجمات)، فإن الصوتيات هي الأخرى تتفرع إلى فرعين هما:

الفونولوجيا (phonology):

«وهو العلم الذي يدرس الصوت اللغوي وهو داخل البنية اللغوية من حيث وظيفته وتوزيعه، وعلاقة ذلك بالمعنى والقوانين العامة التي تحكم ذلك».

الفونتيك (phonetics):

«ويهتم هذا النوع بالأصوات لا من حيث وظائفها في الترتيب الصوتي وإنما بطبيعة هذه الأصوات وخواصها، وصفاتها النطقية والسمعية وطريقة نطقها وكيفية حدوثها ومصدرها، وقد انبثق هذا العلم نتيجة تطور العلوم وتقدم الدرس الصوتي جراء الجهود المستدامة، وفضلا عن توفر الأجهزة والآلات التي بواسطتها استطاع العلماء أن يصلوا إلى حقائق لم تكن معروفة من قبل، واكتشفوا أن للصوت جوانب مختلفة يقتضي كل واحد منها أسلوب نظر مغاير لأسلوب آخر وكان أن وزعوا هذه الجوانب على هذين العلمين. (كمال بشر، 2000، ص66)

«وعلى الرغم من أن هذين الفرعين يمثلان مستويين مختلفين من الدراسة، فمن الواجب أن تسير أعمالهما في ملائمة واتساق تامين، بحيث تأتي نتائج البحث فيهما متكاملة» ولعلم الأصوات صلة كبيرة بالمعجم في كونه مكون من مكونات الوحدات المعجمية وذلك من ثلاثة أوجه:

يعتبر الصوت أحد المكونات الأساسية للوحدة المعجمية، إلى جانب البنية الصرفية والمعنى أو المفهوم. ويتكون الدليل اللغوي من جانبين: الأول يمثل الشكل أو الدال، ويعتمد على الوحدات الصوتية والصرفية؛ أما الثاني فهو المحتوى أو المدلول، الذي يتمثل في المعنى أو المفهوم. إذ لا يمكن إغفال أهمية الوحدات الصوتية في تكوين الوحدة المعجمية، كما أن الوحدة المعجمية بدورها تسهم في تحقيق الوحدات الصوتية، حيث إن الأصوات لا تكون مستقلة بذاتها، بل تشكل وحدة دالة. لهذا فإن العلاقة بين الصوتيات والوحدات المعجمية تجعل الصوتيات مرتبطة بالمعجم بشكل وثيق.

3. نتائج البحث

1. تؤكد الدراسة أهمية تعزيز القيمة التراثية للمعاجم التقليدية.
2. أهمية دور النظريات اللسانية الحديثة في تطوير المعاجم والمعلومات النحوية والصرفية.
3. تؤكد الدراسة أهمية دور المعاجم الرقمية في تعزيز تعلم اللغة.
4. ضرورة التوازن بين الأصالة والابتكار.
5. تعزيز دور التأثير الأكاديمي للمناهج المعجمية الجديدة.

4. الخاتمة

يتضح أن المعاجم العربية تمثل ركيزة أساسية لحفظ اللغة وتطويرها، حيث تجسد هذه المعاجم أصالة التراث اللغوي العربي وتواكب في الوقت ذاته تحديات العصر ومتطلباته. تؤكد الدراسة أن الحفاظ على القيم التقليدية في المعاجم لا يتعارض مع إدخال التقنيات الحديثة وأساليب الحوسبة اللغوية، بل يُكملها ويسهم في تعزيز قدرتها على تلبية احتياجات المستخدمين الجدد.

كما أن دمج الابتكار مع الأصالة يمكن أن يُسهم في دعم التعليم والتعلم، وإثراء البحث الأكاديمي، وزيادة انتشار اللغة العربية عالميًا. وتوصي الدراسة بتكثيف الجهود في مجال تطوير المعاجم الرقمية، وإجراء المزيد من الأبحاث حول التحديات التي تواجه اللغة العربية في هذا السياق، بما يضمن استمرار المعاجم في لعب دورها الحيوي كأداة مرجعية تلبي تطلعات الناطقين بالعربية والمتعلمين من غير الناطقين بها، وتظل رابطًا يجمع بين تراث الماضي وآفاق المستقبل.

5. المراجع

1. بن مراد، إبراهيم. (1997). مقدمة لنظرية المعجم. بيروت: دار العرب الإسلامي.
2. مؤمن، أحمد. (2005). اللسانيات: النشأة والتطور. بيروت: دار النهضة العربية.

3. حسان، تمام. (1957). اللغة العربية معناها ومبناها. القاهرة: دار المعارف.
4. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم. (2005). لسان العرب (ج. 10). بيروت: دار صادر.
5. الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (1990). العين (تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ج. 1). بيروت: مطابع الرسالة.
6. مختار عمر، أحمد. (1998). صناعة المعجم العربي الحديث. القاهرة: عالم الكتب.
7. الجوهري، إسماعيل بن حماد. (1984). الصحاح (تحقيق أحمد عبد الغفور عطار). بيروت: دار العلم للملايين.
8. الخطيب، عدنان. (1967). المعجم العربي بين الماضي والحاضر. القاهرة: دار الفكر العربي.
9. القاسمي، علي. (2003). المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.
10. مجمع اللغة العربية بالقاهرة. (1932). المعجم الوسيط.
11. وهبة، مجدي، وكامل المهندس. (1984). معجم المصطلحات في اللغة والأدب. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.
12. ميدني، الأخضر ابن حويلي. (2010). المعجمية العربية في ضوء البحث اللساني والنظريات التربوية الحديثة. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع.
13. لوشن، نور الهدى. (2006). مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
14. خليل، حلمي. (1995). دراسات في اللغة والمعجم. بيروت: دار النهضة للنشر والتوزيع.

Doi: doi.org/10.52133/ijrsp.v6.61.17